

...  
**عرض الكتاب: (٢)**  
 ...  
**القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢**  
 ...  
**مذكرات حسن يوسف** ...

...  
**عرض**  
**دكتور أحمد زكريا الشُّلُق**  
 ...  
 ... الكتاب أصدره مركز الدلائل لدراسة السياسة والاستراتيجية بالأهرام  
 عام ١٩٨٣ ، ويقع في ثمانية وعشرين فصلاً ، تشتملهم ٤٢٠ صفحة ،  
 والمؤلف هو الأديب أحمد زكريا الشُّلُق الذي كان وكيلاً ، ورئيساً بالنيابة ،  
 للديوان الملكي حتى عام ١٩٥٢ وقد قدم لنا الكتاب باعتبار أنه حاضر ، يسل  
 وشارك في أهم أحداث فترة حسنة في تاريخ مصر المعاصر ، وكجسدية  
 لذكراته ونظائره ، وسوف نقسمها في البداية إلى على سبيل التجاوز  
 مذكرات حسن يوسف ، وذلك لأن اعتبارها على النحو الذي خرجت  
 به كمذكرات سياسية ، هو أمر يحتاج إلى المراجعة ونقلها إلى ...  
 لقد بدأ المؤلف صله بالملك فاروق حين كان سكرتيراً بالمفوضية المصرية  
 بلندن عام ١٩٣٥ حيث كان فاروق أميراً يتعلم هناك ، وكان المؤلف ضابط  
 اتصال بين وزير مصر المفوض ، ومقر الأمير ، ثم استأنف صلاته به بعد ذلك  
 عام ١٩٣٨ حين عين مديراً للكتب الصحفية بوزارة الخارجية ، ثم مديراً  
 للرقابة على النشر ، إلى أن انتقل المؤلف إلى الديوان الملكي مديراً للإدارة  
 العربية به عام ١٩٤٢ ، وأصبح وكيلاً للديوان منذ عام ١٩٤٤ ، وحتى عام  
 ١٩٥٢ ، تخللت ذلك فترات كان فيها رئيساً للديوان بالنيابة ، كما كان قائم  
 سر مجلس البلاط وحاملاً لأختام الملك ، ومن هنا تكمن أهمية الكتاب الذي  
 شؤرك صاحبه ، وشاهد عن قرب الكثير من أحداث عصره في فترة بالغة  
 الأثر من حياة مصر السياسية ، كان فيها الديوان الملكي أداة الاتصال  
 الرسمية بين القصر والحكومة ، حيث أتيت له فرصة الاتصال برؤساء

الوزارات بشكل مباشر ، وهم يمسكون بأزمة السلطة ، كما اتاحت له ، وهو يمتلك حس المؤرخ ، فرصة الالام بالوثائق والأوراق الرسمية المحفوظة بالديوان ، وحين استقر به المقام أخيرا بوحدة الدراسات والبحوث التاريخية التابع لمركز الدراسات السياسية والامتداد الاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، أخرج لنا كتابه هذا كإهداء للتاريخ .

والفصل الأول بمثابة تمهيد للكتاب وعنوانه « دستور ١٩٢٣ ومكونات القصر » ويتناول فيه تشكيل لجنة الدستور والأزمات التي واجهتها عند إعداد نصوص الدستور ومحاولات تعديلها ، وحقوق المدة الدستورية ، ثم دراسة دواوين القصر وفروعها كمؤسسة قائمة بذاتها ، ثم أرشيف السراي الذي يضم محفوظات الديوان العام ، والمحفوظات الخاصة بالتاريخية . أما الفصلان الثاني والثالث فيتناولان سيرة حياة المؤلف وتدرجه في الوظائف الدبلوماسية ثم الصحافة وأخيرا وظائفه واختصاصاته بالديوان الملكي وعرض ذلك كله في تسلسل تاريخي منظم . أما الفصل الرابع فيتناول موقف القصر من الحركة الوطنية المصرية والمفاوضات المصرية البريطانية وما ويراها على أن القصر كان عاملا مشتركا في ممارسة السلطة عن طريق أحزاب الأقلية وبعض المستقلين . . . وقد تتبع المؤلف خلال هذا الفصل الهام سلسلة المفاوضات البريطانية موضحا موقف القصر منها .

أما الفصل الخامس فيتناول موقف الملك فؤاد من بعض الأزمات الدستورية ، وأولها محاولات الملك تجميع صلاحيات الملك عند إعلان دستور ١٩٢٣ ، وأزمة الملك مع سعد زغلول عام ١٩٢٤ ، وأزمة الأمير الملكي الباهل بخلف الوزراء عيين الولا للملك ، وأزمة مجلس الوضائية عند وفاة الملك فؤاد والملازمات المحيطة بها . . . الخ ثم يتبع الملك الإكومات الدستورية في عهد الملك فاروق في الفصل السادس ، ومزاجه مع الوفد ، ونشأة المحاور داخل الوفد ودور الملك في إنقسامه ، وأزمة إنشاء وزير الحرق للقمصر ، ومسألة القمصان الزرقاء ، وأزمة تعيين الملك لطفى ماهر رئيسا للديوان

الملكي ، وسلطات الوزارة في منح الرتب والنياشين ، وتعيين خمس أعضاء الشيوخ ، ومحاولات الوفد عزل الملك واستبداله بالأمير محمد عبد المنعم ، والأزمات التي أدت إلى اقالة الوزارة الوفدية ( ١٩٣٧ ) .

٥٥ . في هذا الفصل السبع فيتناول دور القصر في سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب العالمية الثانية . وبينما خصص الفصل الثامن لحادث في فبراير ١٩٤٢ وملاحقته داخل القصر ، مع الطريقة التي موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة واعتراضها على محاولة عزل الملك فاروق . وينتقل المؤلف بعد ذلك لدولة موقف القصر من أزمة الوفد والكتاب الأسود في الفصل التاسع ، وخصومة النحاس باشا ومكرم باشا ، وعناصر الخلاف بين الوزارة الوفدية والقصر ، وأسباب تجوؤ الحكومة . الخ . وقد تناول الفصل العاشر استكمال عناصر الخلاف بين القصر والوزارة ومحاولة القصر تعيين رئيس الديوان الملكي رئيسا للوزراء ، وكان أحمد حسنين باشا وقتها هو المكلف بتأليف الوزارة الجديدة ، ثم ألم بتطويع الأحداث التي أنهت الفكرة بعد تدخل السفير البريطاني . ثم تنتهي الأزمة باقالة وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ التي يتناولها المؤلف في الفصل الحادي عشر .

٥٦ . وقد بدأ المؤلف يستعرض موقف الملك من عدة قضايا أساسية تناولت الفصول من الثاني عشر حتى السادس عشر : فتناول موقف الملك من قضية الوحدة العربية ، وموقف الملك من القوات المسلحة ، وموقف القصر من مسألة السودان وتطورها ، ثم علاقة القصر بالأزهر والمعاهد الدينية ، وأخيرا يتناول في الفصل السادس عشر نظرة الملك إلى الممارسة الديمقراطية وفيه يتعرض لدور الملك من خلال الأحزاب اللا وفدية ومن خلال مناورات رئيس الديوان الملكي .

٥٧ . وفي الفصلين السابع عشر والثامن عشر يتناول المؤلف عودة الوفد الأخيرة إلى الحكم ، وفي وزارته الأخيرة ( ١٩٥٢ - ٥٠ ) حيث يتعرض

للمناخ السياسي الذي خلف الحرب العالمية الثانية ومحاولات تأليف الوزارة القومية ثم الملبسات التي أدت إلى عودة الوفد إلى سلطة .. كما يتناول المؤلف قضية الأسلحة الفاسدة التي أثارها مجلة روز اليوسف سنة ١٩٥٠ مع تتبع تحقيقاتها حتى تم حفظها بالنسبة لأفراد الحاشية .. ثم يعود المؤلف لتبادل اخفاق المفاوضات لحل القضية الوطنية المصرية ثم إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ وما ترتب على ذلك من أحداث ( في الفصلين ٢٠، ٢١ ) بلغت ذروتها في حريق القاهرة ، الذي تناولته المؤلف في الفصل الثاني والعشرين ، مشيراً إلى ازدياد شعبية الجماعات السياسية الجديدة ( الإخوان - الشيوعيون - مصر الفتاة ) .. ثم تتبع الأزمات التي أعقبت اقالة وزارة الوفد ، ثم وزارات الانقلاذ ، والظروف التي مهدت لقيام الثورة . وفي الفصل الرابع والعشرين يعطينه المؤلف ملخصاً لبعض الأزمات الوزارية التي وقعت في حينها ثم رأى استعادتها وإيضاحها في فصل مستقل .. أما الفصل الأخير فهو بعنوان « على هامش المذكرات » وقد تعرض فيه المؤلف لبعض ذكرياته الخاصة والمواقف المتعلقة بالرتب والنياشين والتجاوزات في استعمال السلطه . الخ .

وهناك عدة ملاحظات وتعليقات منهجية تتعلق بالمذكرات ، وإن كان هذا لايعنى أن المؤلف قد اتبع منهاجاً موضوعياً وتاريخياً في آن واحد ، وفي لغة سهلة مشرقة وصياغة محكمة .. وأول ملاحظتنا أن المؤلف قد اختار لكتابه عنوانين هما : « القصر ودوره في السياسة المصرية ، مذكرات حسن يوسف » مما يجعلنا نتساءل : هل هذه هي مذكرات حسن يوسف باشاً بالفعل ، أم هي دراسة للقصر ودوره في السياسة المصرية من خلال قدرات حسن يوسف وقلمه ؟ ومن المسلم به أن المؤلف لم يرجع إلى دفاتر مذكراته إلا بعد ١٠٦ صفحة من الكتاب .

ثم إذا كان المؤلف قد درس دور القصر من خلال مذكرات ووثائق القصر والوثائق الانجليزية فلماذا لم يستكمل الصورة السياسية الأخرى بدراسة المصادر التاريخية التي تعاملت مع القصر .. ثم هل هي مذكرات

أم مجرد ذكر ليعرفنا ؟ وربما يكن من الأفضل لو بدأ المؤلف كتابه بالفصلين  
الثاني والثالث اللذان يتناولان سيرته حيلته في الوظائف ، وهما في الواقع  
فصل واحد لا يفتقر إلى الحديث عن شخصية القافر من حيث نشأته  
ومولده وأصوله الاجتماعية وتكوينه الثقافي والسياسي .

وهناك ملاحظة منهجية تتعلق بتقسيم الكتاب إلى فصول بشكل  
مفتته على هذا النحو الذي خرج به ولكن يمكن المؤلف أن يدمج فصولا  
تتعلق بموضوعات ولابد من فصل واحد فعلي السبيل الثالث :  
- الفصلان الثاني والثالث : ويتناولان صاحب المذكرات من  
الدبلوماسية الى الصحافة .

- العاشر والحادي عشر : صراع القصر مع وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢

- الفصول ١٦ - ١٨ : عودة الوفد الأخيرة للحكم .

- الفصلان العشرون والحادي والعشرون : المفاوضات والغاء  
المعاهدة .

- الفصل الرابع والعشرون يمكن الغاؤه وإضافة الجديد فيه  
الى الفصول السابقة في سياقها الزمني وذلك أن به تكرارا كثيرا  
واسترداد لحوادث وآراء تناولها المؤلف قبل ذلك .

وهناك ملاحظة تتعلق بكون الكتاب يركز على صراعات القصر مع الوفد  
خلال وزارات ٣٦ - ١٩٣٧ ثم ٤٢ - ١٩٤٤ ثم ٥٠ - ١٩٥٢ دون أن  
يكتب كثيرا عن محادثات القصر لوزارات الأقلية ومساندته لها . كذلك  
فان المؤلف لم يذكر كل الأسرار التي يعرفها ، الأمر الذي يجعلنا نطالبه  
بجزء وثائقي من مذكراته ينشر فيها نصوص مذكراته نشرًا وثائقيًا جديدًا .

وهناك تساؤلات أخرى حول حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ حيث لم يذكر  
لنا على عاتق من تقع مسؤوليته وان كان قد أشار الى دور أمين عثمان ولم  
يقُل لنا ماهو هذا الدور بالتفصيل . كما أن المؤلف صور أزمة الكتاب

